



مفهوم الدبلوماسية الموازية وتحول الفعل الخارجي للمدن: نحو إطار تحليلي متعدد المستويات

The Concept of Paradiplomacy and the Transformation of Cities' External Action: Towards a Multi-level

Analytical Framework

سعيد انخيلي

باحث في القانون العام والعلوم السياسية

الملخص

تعاني الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية من غموض مفاهيمي وقصور تفسيري حيال ظاهرة انخراط الوحدات دون-الوطنية (الأقاليم، المدن الكبرى، الحكومات المحلية) في الفعل الخارجي، وهو ما عرف بمصطلح "الدبلوماسية الموازية"، وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم صلاحية هذا المفهوم وتحليل حدوده، واقتراح إطار بديل، مع تطبيقه على دبلوماسية المدن كحالة خاصة. وذلك اعتماداً على منهج نوعي قائم على تحليل الوثائق والتحليل المؤسسي المقارن لثلاث حالات وطنية هي المغرب والهند والبرازيل، بالإضافة إلى المقارنة الإيضاحية بين كيبيك وكردستان.

وأظهرت النتائج أن مفهوم الدبلوماسية الموازية يعاني من ثلاث أزمت مترابطة: أزمة مفاهيمية تتمثل في غياب تعريف نظري مستقر وتمدد دلالي غير منضبط، وأزمة معيارية تتمثل في افتراض هرمي ضمني يسبغ مركزية مسبقة للدولة ويعتبر الفعل الإقليمي والمحلي "ثانويًا"، وأزمة تفسيرية تتمثل في هيمنة المقاربات الوصفية وضعف النماذج السببية المدمجة. وفي ضوء هذه النتائج، تقترح الدراسة إطاراً "الفعل الخارجي متعدد المستويات" في محاولة منها لتجاوز ثنائية الدولة/ما دون الدولة، وهو يقوم على أربعة أبعاد تحليلية: المستوى المؤسسي، درجة الرسمية، طبيعة العلاقة بين المستويات، والمحددات البنوية (الدستورية، الاقتصادية، الحزبية، الهوياتية). ويخلص المقال إلى أن تجاوز مفهوم الدبلوماسية الموازية نحو إطار أكثر تركيباً يمثل خطوة ضرورية لفهم التحولات المعاصرة في السيادة والدبلوماسية، وأن دبلوماسية المدن، رغم تنوعها، لا تشكل استثناء سيادياً بقدر ما تمثل استجابة وظيفية لتحولات بنوية في طبيعة المشكلات العالمية وأنماط إدارتها.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية الموازية، الفعل الخارجي متعدد المستويات، دبلوماسية المدن، الحكامة متعددة المستويات، الأقاليم دون-الوطنية، كيبيك، كردستان، المغرب، الهند، البرازيل.

Abstract

Contemporary international relations literature suffers from conceptual ambiguity and explanatory shortcomings regarding the phenomenon of sub-national units (regions, major cities, local governments) engaging in external action, commonly referred to as "paradiplomacy." This study aims to assess the validity of this concept, analyze its limitations, and propose an alternative framework, with application to city diplomacy as a special case. The study adopts a qualitative approach based on document analysis and comparative institutional analysis of three national cases—Morocco, India, and Brazil—alongside illustrative comparison between Quebec and Kurdistan. The findings reveal that the concept of paradiplomacy suffers from three interrelated crises: a conceptual crisis characterized by the absence of a stable theoretical definition and uncontrolled semantic expansion; a normative crisis characterized by an implicit hierarchical assumption that presumes the centrality of the state and considers regional and local action as "secondary"; and an explanatory crisis characterized by the dominance of descriptive



approaches and the weakness of integrated causal models. In light of these findings, the study proposes an alternative framework—"Multi-level External Action"—which transcends the state/sub-state dichotomy and is built on four analytical dimensions: institutional level, degree of formality, nature of inter-level relations, and structural determinants (constitutional, economic, partisan, and identity-related). The article concludes that moving beyond the concept of paradiplomacy toward a more synthetic framework is a necessary step for understanding contemporary transformations in sovereignty and diplomacy, and that city diplomacy, despite its diversity, does not constitute a sovereign exception so much as a functional response to structural transformations in the nature of global problems and their governance.

Keywords:

Paradiplomacy, Multi-level External Action, City Diplomacy, Multi-level Governance, Sub-national Regions, Quebec, Kurdistan, Morocco, India, Brazil.

مقدمة

لم تعد العلاقات الدولية حكرا على الدول ذات السيادة بوصفها الفاعل الوحيد أو حتى المركزي في النظام الدولي. فمنذ نهاية الحرب الباردة، ومع تسارع العولمة وتكثيف الترابط الاقتصادي والسياسي والثقافي، برزت أنماط جديدة من الفعل الخارجي مارستها كيانات دون دولية، شملت أقاليم فيدرالية، وحكومات محلية، ومدنا عالمية، وغيرها من الوحدات الترابية دون الوطنية (Duchacek, 1986; Keating, 1999). وقد دفع هذا التحول البنوي الباحثين إلى إعادة التفكير في مفاهيم السياسة الخارجية والدبلوماسية، سواء من حيث الفاعلين أو الأدوات أو مستويات التحليل.

في هذا السياق، ظهر مفهوم «الدبلوماسية الموازية» (Paradiplomacy) «بوصفه أحد أكثر المفاهيم تداولاً لوصف انخراط الوحدات دون الوطنية في الشؤون الدولية» (Soldatos, 1990; Paquin, 2004) غير أن الانتشار الواسع للمفهوم لم يقترن بتوافق نظري مماثل حول تعريفه أو حدوده أو دلالاته التحليلية. بل على العكس من ذلك، تراكمت الانتقادات التي ترى فيه مفهوماً وصفيًا أكثر منه تفسيريًا، ومشحونًا بإبجاءات هرمية تفترض مركزية الدولة و«ثانوية» الفعل الإقليمي أو المحلي (Lecours, 2002; Cornago, 2010).

وتحدد هذه الدراسة فجوة بحثية تتمثل في أربعة مستويات مترابطة من القصور النظري: (1) غموض إبستمولوجي يتمثل في غياب تعريف نظري مستقر وحدود مفاهيمية واضحة، مما يجعل المصطلح عرضة للتعدد الدلالي غير المنضبط والتمدد المفاهيمي (Jackson, 2018)؛ (2) تشابك مفاهيمي مع مصطلحات قريبة مثل الدبلوماسية متعددة المستويات، والدبلوماسية دون-الدولية، والميكرو دبلوماسية، والدبلوماسية التأسيسية، والدبلوماسية التحفيزية، والتعاون اللامركزي، مما يضعف القدرة على التراكم النظري (Paquin, 2010)؛ (3) افتراض معياري هرمي يعكس رؤية دولانية تقليدية (state-centric) تفترض وجود دبلوماسية «أصيلة» للدولة مقابل دبلوماسية «ثانوية» أو «مشتقة» للكيانات دون الوطنية، وهو ما ترفضه تجارب فيدرالية متقدمة كبلجيكا حيث يطبق مبدأ «الموازاة بين الاختصاصات الداخلية والخارجية» (Paquin, 2004; Keating, 1999)؛ (4) قصور تفسيري يتمثل في غياب نماذج سببية مدمجة تفسر التفاوت في كثافة أو طبيعة النشاط الخارجي بين الأقاليم والمدن، حيث تغلب الطابع الوصفي على جزء معتبر من الأدبيات (Kuznetsov, 2015; Hocking, 2004). بناءً عليه، وانطلاقاً من هذه الفجوة، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال المركزي التالي:



"إلى أي حد يظل مفهوم الدبلوماسية الموازية صالحا لتحليل الفعل الخارجي للوحدات دون-الدولية، بما في ذلك المدن، وما البدائل النظرية الممكنة لتجاوز حدوده؟

وتفترض الدراسة أن أزمة مفهوم الدبلوماسية الموازية ليست مجرد أزمة مصطلح، بل تعكس تحولا أعمق في بنية النظام الدولي تستدعي أطرا تحليلية جديدة تتجاوز ثنائية الدولة/ما دون الدولة.

من جهة أخرى يتجلى الإسهام العلمي لهذه الدراسة في ثلاثة مستويات رئيسية: أولا: تقديم تفكيك نقدي منظم للأسس المفاهيمية للدبلوماسية الموازية، من خلال تحليل أربعة إشكالات جوهرية: الإيستمولوجي، والمعيار، والتفسيري، والسياسي-الهويتي، مع توثيق ذلك بمراجعة منهجية للأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة.

ثانيا: اقتراح إطار تحليلي بديل هو «الفعل الخارجي متعدد المستويات» الذي يتجاوز الثنائية التقليدية ويعيد تعريف الدبلوماسية بوصفها ممارسة موزعة عبر مستويات حكم متعددة (مركزية، إقليمية، محلية)، دون افتراض علاقة تبعية هرمية، ومع الاعتراف بأن السيادة لم تعد تمارس حصريا عبر مستوى واحد بل تعاد صياغتها عبر تفاعلات أفقية ورأسية بين مختلف المستويات.

ثالثا: اختبار صلاحية الإطار المقترح من خلال تطبيقه على دبلوماسية المدن كحالة خاصة ومتنامية من الفعل الخارجي دون-الوطني، وتحليل كيف يمكن لهذا الإطار أن يفسر أنماط التفاعل بين المدن والدول المركزية في سياقات سياسية وقانونية متنوعة (كما في حالات نيويورك، برشلونة، نيروبي، وغيرها).

واعتمادا على ما تقدم، تنظم بقية المقال كما يلي: يقدم القسم الثاني مراجعة نقدية للأدبيات والإطار النظري؛ ويتضمن القسم الثالث منهجية الدراسة؛ ويعرض القسم الرابع النتائج المستخلصة من تحليل حدود مفهوم الدبلوماسية الموازية؛ ويناقش القسم الخامس تلك النتائج في ضوء الأدبيات ويقدم الإطار البديل المقترح وتطبيقه على دبلوماسية المدن؛ ويختتم القسم السادس بتلخيص للنتائج والتوصيات السياساتية وحدود الدراسة وأفاق البحث المستقبلية.

أولا- الإطار النظري: أربعة مستويات من أجل تفكيك حدود الدبلوماسية الموازية

يعود أول ذكر لمصطلح الدبلوماسية الموازية (Paradiplomacy) إلى المؤرخ الدبلوماسي روهن باتلر (Rohan Butler)، غير أن ظهوره في الأدبيات الأكاديمية بشكل منهجي يعود إلى ثمانينيات القرن العشرين، وتحديدا في أعمال إيفو دوشاتشيك (Ivo Duchacek) وبنابوتيس سولداتوس (Panayotis Soldatos)، وذلك في سياق نقاش حول نموذج «الفيدرالية الجديدة» الذي اقترحه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Kamiński, 2018; Tavares, 2016). وقد استخدم المفهوم في البداية للإشارة إلى الأنشطة الدولية التي تمارسها الحكومات دون المركزية، سواء لتعزيز مصالح اقتصادية، أو حماية خصوصيات ثقافية، أو التعبير عن توجهات سياسية مميزة. (Duchacek, 1986; Soldatos, 1990)

تميزت أدبيات البارادبلوماسية المبكرة بتصنيف أربع صيغ رئيسية لانخراط الحكومات غير المركزية في المجال الدولي، وذلك تبعا لاختلاف النطاق الجغرافي، ومستوى الاستقلال عن الحكومة المركزية، وطبيعة الأهداف المتوخاة: الدبلوماسية الدقيقة العابرة للحدود، والدبلوماسية الدقيقة العابرة للأقاليم، والبارادبلوماسية العالمية، والبروتودبلوماسية. (Soldatos, 1990) غير أن هذا التصنيف الوصفي، رغم قيمته التصنيفية، لم يرق إلى مستوى النظرية التفسيرية.

إن الإشكال الأساسي الذي يواجه دارسي البارادبلوماسية هو أن ظهور المفهوم لم يكن نتيجة تطور نظري داخلي في حقل العلاقات الدولية بقدر ما كان استجابة لوصف واقع سياسي جديد تحدى الأدبيات الدولانية التقليدية. فبينما افترضت النظريات الكلاسيكية احتكار الدولة لعملية صنع السياسة الخارجية، أظهرت التجارب الفيدرالية المتقدمة (كندا، بلجيكا، ألمانيا) أن الوحدات دون الوطنية قادرة على الانخراط المباشر في علاقات خارجية منتظمة وذات مغزى. (Keating, 1999) هذا التوتر بين الطموح التفسيري والبقاء الوصفي يشكل أول إشكال نظري في أدبيات البارادبلوماسية.

1- المفاهيم المتنافسة: تعدد اصطلاحي يعكس هشاشة نظرية



يواجه مفهوم الدبلوماسية الموازية إشكالا إستراتيجيا يتمثل في وجود عدد كبير من المفاهيم المنافسة التي تسعى إلى تفسير الظاهرة نفسها من زوايا مختلفة. وقد صنف ستيفان باكان (Stéphane Paquin) هذه المفاهيم في جدول يقارن بينها من حيث الفكرة الأساسية وما تركز عليه، ونقطة الضعف فيها. يعكس هذا التعدد الاصطلاحي، كما يوضح الجدول أدناه، هشاشة الحدود المفاهيمية وغياب إجماع نظري حول الإطار الأنسب لتحليل الفعل الخارجي للوحدات دون الوطنية.

الجدول 1: المفاهيم المنافسة لمفهوم الدبلوماسية الموازية حسب Paquin

المفهوم	الباحث/السياق	الفكرة الأساسية	ما الذي يركز عليه	حدود المفهوم حسب باكان
الدبلوماسية الموازية (Paradiplomacy)	Soldatos / Paquin	انخراط الحكومات دون-المركزية في أنشطة خارجية رسمية تمثل مصالحها الخاصة	الاستقلالية السياسية والاستراتيجية للأقاليم	مفهوم واسع، لكنه الأكثر قدرة على التقاط الفعل الدولي الذاتي للأقاليم
الدبلوماسية متعددة المستويات (Multi-level Diplomacy)	Brian Hocking	الدبلوماسية كنظام متشابك يضم فاعلين من مستويات حكم متعددة	التنسيق والتفاعل بين المستويات	يقلل من استقلالية الأقاليم ويميل إلى منطقتي التعاون لا الفعل الذاتي
الدبلوماسية الإقليمية دون-الدولية (Regional Sub-State Diplomacy)	David Crikemans	التركيز على الدور الدولي للأقاليم، خاصة في السياق الأوروبي	البعد الإقليمي والمؤسسي	مفهوم وصفي جزئي، محدود خارج الإطار الأوروبي
التعاون اللامركزي (Decentralized Cooperation)	الأدبيات الفرنسية	أنشطة تعاون دولي تقوم بها الجماعات المحلية	التنمية، الثقافة، التعاون التقني	يختزل الفعل الخارجي في بعد غير سياسي ويتجاهل الاستراتيجيات الدولية
الشبكات الحكومية (Governmental Networks)	Anne-Marie Slaughter	شبكات عابرة للحدود بين مسؤولين حكوميين	التنسيق التقني وتبادل المعلومات	لا تمثل سياسة خارجية إقليمية ولا حكومة دون-مركزية كوحدة سياسية
الحكومة متعددة المستويات (Multi-level Governance)	دراسات الاتحاد الأوروبي	توزيع السلطة بين مستويات مختلفة من الحكم	البنية العامة لصنع القرار	مفهوم عام غير دبلوماسي، يخلط بين الإداري والسياسي
الميكرو-دبلوماسية (Micro-diplomacy)	Ivo Duchacek	أنشطة خارجية للوحدات دون-الدولية	توصيف أولي للظاهرة	حمولة تصغيرية؛ تخطى عنه صاحبه لصالح paradiplomacy



المصدر: Paquin, Stéphane

(Paquin, 2004; 2010; Tavares, 2016 على اعتماد على)

يرتبط هذا الإشكال الإستمولوجي مباشرة بسؤال البحث: إذا كان هناك هذا العدد من المفاهيم المتنافسة والتي لا يتجاوز معظمها الوصف إلى التفسير، فإن أيًا منها يظل قاصرا عن تقديم إطار تحليلي متماسك يمكن من خلاله فهم الفعل الخارجي للوحدات دون الوطنية في تنوعه وتعقيده.

2- الانتقاد الإستمولوجي: الغموض والتمدد المفاهيمي

يوجه إلى مفهوم الدبلوماسية الموازية انتقاد إستمولوجي جوهري يتمثل في غياب تعريف نظري مستقر وحدود مفاهيمية واضحة، الأمر الذي يجعله عرضة للتعدد الدلالي غير المنضبط. (Jackson, 2018) فمنذ ظهوره، استخدم المفهوم للإشارة إلى طيف واسع من الممارسات الخارجية التي تقوم بها وحدات دون-دولية، تتراوح بين التعاون التقني المحدود والتمثيل شبه الدبلوماسي، دون توافق حاسم حول المعايير التي تميزه عن مفاهيم قريبة. (Duchacek, 1986; Soldatos, 1990)

وقد وصف "أغيري" (Aguirre) "البارادبلوماسية بأنها «مصطلح رائع (buzz-word)» «يفتقر إلى تعريف تحليلي دقيق (Liu & Song, 2020) كما تشير أدبيات نظرية أخرى إلى أن المفاهيم القائمة عموما لا تغطي سوى أجزاء مجزأة من "الفاعلية الدولية"، مما يؤدي إلى مقاربات جزئية أو متداخلة تعجز عن بناء نظرية تراكمية. (Ali, 2025) فوفقا لفرانسيسكو كورناغو (Cornago, 2010)، فإن هذا الغموض المفاهيمي يحد من قابلية المصطلح للتراكم النظري ويضعف قدرته التفسيرية، إذ يتحول إلى توصيف وصفي أكثر منه أداة تحليلية دقيقة.

2.4 الانتقاد المعياري: الافتراض الهرمي ومركزية الدولة

ينصب الانتقاد المعياري على الافتراض الهرمي الضمني الذي يحمله مصطلح الدبلوماسية الموازية، والذي يفترض وجود دبلوماسية «أصيلة» تمارسها الدولة المركزية، تقابلها دبلوماسية «ثانوية» أو «مشتقة» تمارسها الأقاليم أو الكيانات دون-الدولية، (Paquin, 2004). يقابل هذا الافتراض بالرفض من قبل عدد من الباحثين والفاعلين الإقليميين، خصوصا في السياقات الفيدرالية المتقدمة، حيث تقدم الممارسة الخارجية للأقاليم بوصفها امتدادا مشروعيا لاختصاصات دستورية أصيلة، لا نشاطا تابعا أو موازيا. (Keating, 1999).

في الحالة البلجيكية، ترفض كل من فلاندرز ووالونيا توصيف نشاطهما الخارجي بوصفه «بارادبلوماسية»، وتؤكدان بدلا من ذلك على مبدأ *in foro interno, in foro externo* (في الداخل كما في الخارج)، الذي يساوي بين الصلاحيات الداخلية والخارجية للأقاليم. (Paquin, 2004; Delmartino, 2011) ويرى ميشيل كيتنغ (Keating, 1999) أن الإصرار على هذا التوصيف المعياري يعكس رؤية دولانية تقليدية (state-centric) تعجز عن استيعاب التحولات العميقة التي طرأت على بنية السيادة في الأنظمة السياسية متعددة المستويات.

وانطلاقا من هذا النقد، اقترح عدد من الباحثين مصطلحات بديلة، مثل «الدبلوماسية التأسيسية» أو «الدبلوماسية متعددة المستويات»، لتفادي الإطار التراتبي الكامن في مفهوم البارادبلوماسية. (Dickson, 2014) كما تسعى مقاربات الجغرافيا السياسية النقدية والحكامنة متعددة المستويات إلى «زعزعة» المخيال الدولاتي التقليدي، وتطبيع الدبلوماسية دون-الدولية باعتبارها نمطا عاديا من أنماط الفعل الخارجي، لا انحرافا أو ممارسة ثانوية (Jackson, 2018).

3- الانتقاد التفسيري: هيمنة الوصف وضعف النماذج السببية

يرتبط الانتقاد التفسيري بتركيز جزء معتبر من أدبيات البارادبلوماسية على الوصف السردي لممارسات الأقاليم، دون تطوير نماذج تفسيرية قادرة على فهم أسباب التفاوت في كثافة أو طبيعة النشاط الخارجي بينها. (Hocking, 2004) فكثير من الدراسات تكثفي مجرد التمثيليات الخارجية أو الاتفاقيات المبرمة، من دون ربطها منهجيا بمتغيرات بنيوية أو سياسية، مثل طبيعة النظام الدستوري، أو القدرات الاقتصادية، أو الديناميات الحزبية الداخلية، أو موقع الإقليم في الاقتصاد العالمي.



وقد انتقد ستيفان باكان (Paquin, 2010) هذا التوجه، معتبرا أن غياب الأطر التفسيرية يجعل البارادبلماسية «مفهوما وصفيًا غنيا، لكنه يبقى فقيرا تحليليا». وتشير عدة مراجعات إلى أن هذا الطابع الوصفي هو السمة الغالبة على دراسات البارادبلماسية (Ali, 2025; Bursens & Deforche, 2010). وفي هذا الإطار، تقدم الأعمال المؤسسية التاريخية، ولا سيما حول الحالة البلجيكية، بوصفها محاولة لتصحيح هذا القصور من خلال تفسير كيف ولماذا تتطور الاختصاصات الخارجية بطرق مختلفة (Bursens & Deforche, 2010).

كما يدعو ألكسندر كوزنيتسوف (Kuznetsov, 2015) إلى تجاوز المقاربة الوصفية نحو بناء نماذج سببية تفسر أسباب انخراط بعض الأقاليم بعمق في الفعل الخارجي، في مقابل تحفظ أقاليم أخرى رغم تشابه الأطر الدستورية. وفي السياق نفسه، تطبق دراسات أحدث نظرية الممارسة، بل وحتى الواقعية الكلاسيكية، من أجل بناء نظريات أكثر عمومية حول البارادبلماسية (Dawson, 2025).

4- الانتقاد السياسي-الهوياتي: البعد القومي وإعادة تعريف الانتماء

يركز الانتقاد السياسي على إغفال عدد من الدراسات للعلاقة الإشكالية بين البارادبلماسية وأجندات الهوية أو النزعات الانفصالية، لا سيما في الحالات التي يتداخل فيها الفعل الخارجي مع مشاريع إعادة تعريف الانتماء السياسي (Lecours, 2002; Keating, 2001).

تكشف المقارنة بين حالي كيبك وإقليم كردستان، كما وردت في دراسة منهوش (2025)، عن هذا البعد بوضوح. ففي تجربة كيبك، ارتبط النشاط الخارجي تاريخيا بتعزيز الهوية الفرنكوفونية وبالسعي إلى اكتساب اعتراف دولي غير مباشر، وذلك ضمن إطار فيدرالي قائم مع التأكيد المتكرر على احترام سيادة الدولة الكندية، والعمل في مجالات الثقافة والتعليم والتعاون الاقتصادي (Lecours, 2002; Paquin, 2004). أما في حالة إقليم كردستان، فتتصل البارادبلماسية بمشروع إثبات الهوية السياسية على نحو أكثر ارتباطا بفكرة الدولة القومية، حيث يهدف الإقليم إلى الحصول على اعتراف دولي يفضي إلى شرعنة الاستقلال، باعتبار ذلك امتدادا لحلم تاريخي بإقامة دولة كردية) منهوش، 2025. (Gunter, 2008; Natali, 2010). وقد تجسد هذا التوجه بوضوح في استفتاء عام 2017 وما تلاه من توترات مع الحكومة المركزية العراقية.

وتظهر حالات مشابهة في بعض الفيدراليات الروسية، حيث ينظر أحيانا إلى الانفتاح الخارجي للأقاليم بوصفه تهديدا محتملا لتماسك الدولة، خصوصا عندما يقترن بخطاب هوياتي مميز (Makarychev, 2008). وقد أصبح هذا البعد الهوياتي والانفصالي اليوم معترفا به على نطاق واسع في الأدبيات، حيث تظهر دراسات حول كيبك، وكاتالونيا، وإقليم الباسك، وفالندرز، ووالونيا، واسكتلندا أن البارادبلماسية تشكل أداة للقومية وبناء الهوية، وأحيانا لحملات السيادة (Dickson, 2014). وفي المقابل، يدرس حقل «مناهضة البارادبلماسية» (Counter-Paradiplomacy) «ردود فعل الدولة المركزية عندما ينظر إلى هذه الأنشطة على أنها تهديد محتمل لوحدة الدولة وسيادتها» (Pinos & Sacramento, 2022).

يخلص هذا القسم إلى أن مفهوم الدبلوماسية الموازية يعاني من أربع حدود رئيسية تبرز من مراجعة الأدبيات النقدية): 1) (غموض إبستمولوجي وتمدد دلالي غير منضبط يعكس هشاشة الحدود المفاهيمية وغياب توافق حول التعريف); 2) (افتراض معياري هرمي يسبغ مركزية مسبقة للدولة ويعتبر الفعل الإقليمي «ثانويا» أو «مشتقا»، وهو ما لا يتسق مع واقع الفيدراليات المتقدمة); 3) (قصور تفسيري يتمثل في هيمنة المقاربات الوصفية وضعف النماذج السببية المدمجة التي تفسر التفاوت بين الحالات); 4) (إغفال نسبي للبعد السياسي-الهوياتي في جزء من الأدبيات، مما يؤدي إلى قراءة منقوصة للبارادبلماسية في السياقات التي تتقاطع فيها مع مشاريع قومية أو انفصالية. هذه الحدود مجتمعة تهدد الصلاحية التحليلية للمفهوم، وتبرر البحث عن إطار بديل يتجاوز الثنائية التقليدية بين الدولة وما دون الدولة، وهو ما ستقوم به الأقسام التالية من هذا المقال.



ثانيا المنهجية المعتمدة

تعتمد هذه الدراسة منهجا نوعيا قائما على التحليل النقدي للأدبيات والمقارنة المؤسسية لثلاث حالات وطنية هي المغرب والهند والبرازيل، مع تركيز خاص على دبلوماسية المدن كحالة تطبيقية. يعد هذا التصميم الأنسب للإجابة عن سؤال البحث الذي يتناول حدود مفهوم قائم واقترح إطار بديل، وذلك لما تتيحه المناهج النوعية من تحليل معمق للمفاهيم، ولما تسمح به المقارنة بين حالات متنوعة من اختبار قابلية الإطار المقترح للتطبيق في سياقات سياسية ودستورية مختلفة. اعتمدت الدراسة ثلاث أدوات رئيسية. أولا، تحليل الوثائق الذي شمل مراجعة الأدبيات الأكاديمية الكلاسيكية والمعاصرة في حقل البارادبلوماسية ودبلوماسية المدن، وتحليل الوثائق الدستورية والقانونية ذات الصلة (دساتير المغرب والهند والبرازيل)، ومراجعة التقارير الرسمية الصادرة عن وزارات الخارجية، بالإضافة إلى تحليل اتفاقيات التوأمة التي أبرمتها مدن الأقاليم الجنوبية المغربية (الداخلية، العيون، السمارة، بوجدور) كما وردت في دراسة إسماعيلي (2025). ثانيا، التحليل المؤسسي المقارن المطبق على الحالات الثلاث، مع التركيز على أربعة أبعاد: توزيع الاختصاصات الدستورية، وآليات التنسيق البيروقراطي، ونماذج التمويل، وطبيعة العلاقة السياسية بين النخب المركزية والمحلية. ثالثا، التحليل المقارن البسيط لمقارنة أنماط دبلوماسية المدن في الحالات الثلاث من حيث درجة الاستقلالية الدستورية، وتنوع الشركاء الدوليين، وكثافة الاتفاقيات، ومدى الانسجام مع السياسة الخارجية الوطنية.

فيما يتعلق بمعايير اختيار الحالات، فقد اختيرت المغرب والهند والبرازيل لتباينها في الأنظمة السياسية (ملكية دستورية مع جبهوية متقدمة مقابل جمهوريات فيدرالية)، ودرجة الاعتراف الدستوري بدبلوماسية المدن (إطار نام في المغرب، غموض في الهند، استقلالية واسعة في البرازيل)، ووجود أدلة واضحة على ممارسات دبلوماسية للمدن في كل حالة، ناهيك عن توافر الأدبيات والمصادر.

غير أن الدراسة تقر بعدة حدود منهجية متمثلة أساسا في الاعتماد على الأدبيات النظرية دون مقابلات ميدانية، إضافة إلى الطبيعة الاستكشافية للمقارنة وليس القطعية، وهو ما يجعل النتائج غير قابلة للتعميم الإحصائي، خاصة في ظل التركيز على ثلاث حالات فقط. هذا ناهيك عن نقص البيانات الموحدة حول اتفاقيات التوأمة في حالة المغرب كما أشارت دراسة إسماعيلي (2025).

ثالثا- عرض النتائج

استنادا إلى التحليل النقدي للأدبيات والمقارنة المؤسسية بين الحالات الوطنية الثلاث (المغرب والهند والبرازيل) وتحليل دبلوماسية المدن كحالة تطبيقية، تم استخلاص مجموعة من النتائج المتعلقة بحدود مفهوم الدبلوماسية الموازية وصلاحيته التحليلية. تعرض هذه النتائج في شكل منظم وفق المحاور التحليلية الأربعة التي تم تطويرها في الإطار النظري.

1- النتائج المتعلقة بالغموض الإستراتيجي والتمدد المفاهيمي

أظهر التحليل أن مفهوم الدبلوماسية الموازية يفتقر إلى تعريف نظري مستقر وحدود مفاهيمية واضحة، إذ يستخدم للإشارة إلى طيف واسع من الممارسات يتراوح بين التعاون التقني المحدود والتمثيل شبه الدبلوماسي. وقد تبين من مراجعة الأدبيات أن المصطلح يعاني من تعدد دلالي غير منضبط، حيث يتقاطع مع ما لا يقل عن سبعة مفاهيم منافسة هي الدبلوماسية متعددة المستويات، والدبلوماسية دون-الدولية، والميكرودبلوماسية، والدبلوماسية التأسيسية، والدبلوماسية التحفيزية، والتعاون اللامركزي، والشبكات الحكومية، والحكومة متعددة المستويات. هذا التعدد الاصطلاحي، كما أوضح جدول باكان التحليلي، يعكس هشاشة الحدود المفاهيمية ويشجع على ما يعرف بالتمدد المفاهيمي. وقد أكدت مراجعات نظرية متعددة، منها أعمال كورناغو وكوزنيتسوف، أن هذا الغموض المفاهيمي يحد من قابلية المصطلح للتراكم النظري ويضعف قدرته التفسيرية، إذ يتحول إلى توصيف وصفي أكثر منه أداة تحليلية دقيقة. كما لوحظ في الأدبيات العربية تذبذب واضح في الترجمة والاستعمال بين «الدبلوماسية الموازية» و«البارادبلوماسية» و«الدبلوماسية دون الوطنية»، وهو ما يعكس بدوره عدم ترسخ الأساس المفاهيمي للمصطلح داخل حقل العلاقات الدولية العربية.



2- النتائج المتعلقة بالافتراض المعياري الهرمي ومركزية الدولة

كشفت المقارنة بين الحالات المختلفة أن مفهوم الدبلوماسية الموازية يحمل افتراضا هرميا ضمنيا يفترض وجود دبلوماسية «أصيلة» تمارسها الدولة المركزية مقابل دبلوماسية «ثانوية» أو «مشتقة» تمارسها الأقاليم أو المدن. غير أن التحليل أظهر أن هذا الافتراض لا يتسق مع واقع الأنظمة الفيدرالية المتقدمة. ففي الحالة البلجيكية، ترفض أقاليم مثل فالندرز ووالونيا توصيف نشاطها الخارجي بأنه «بارادبلوماسية»، وتؤكد بدلا من ذلك على مبدأ *in foro interno, in foro externo* الذي يساوي بين الصلاحيات الداخلية والخارجية للأقاليم. كما تبين من تحليل الحالة الكندية أن كيبك تمارس نشاطا خارجيا في مجالات الثقافة والتعليم والتعاون الاقتصادي ضمن إطار دستوري معترف به، دون اعتباره خروجاً عن سيادة الدولة الكندية. وخلصت المراجعة إلى أن الإصرار على التوصيف المعياري الهرمي يعكس رؤية دولانية تقليدية (state-centric) تعجز عن استيعاب التحولات العميقة التي طرأت على بنية السيادة في الأنظمة السياسية متعددة المستويات، كما يؤكد ذلك كل من كيتنغ وباكين.

3- النتائج المتعلقة بالقصور التفسيري وضعف النماذج السببية

أظهر تحليل الأدبيات أن جزءاً معتبراً من دراسات البارادبلوماسية يتسم بطابع وصفي يركز على جرد الأنشطة الخارجية (افتتاح مكاتب تمثيلية، توقيع اتفاقيات تعاون) دون تطوير نماذج تفسيرية لفهم أسباب التفاوت بين الأقاليم والمدن في كثافة أو طبيعة نشاطها الخارجي. وقد تبين أن هناك أربعة متغيرات رئيسية يمكن استخلاصها من الأدبيات لتفسير هذا التفاوت، وهي طبيعة النظام الدستوري وتقاسم الاختصاصات بين المركز والأقاليم، والقدرات الاقتصادية والموارد المتاحة للإقليم، والديناميات الحزبية والعلاقة السياسية مع الحكومة المركزية، والبعد الهوياتي والقومي ومستوى الطموح السياسي. غير أن هذه المتغيرات الأربعة لم تدمج بعد ضمن نموذج سببي متكامل. وقد انتقد باكين هذا التوجه بشدة، معتبراً أن غياب الأطر التفسيرية يجعل البارادبلوماسية مفهوماً وصفيًا غنياً لكنه فقيراً تحليلياً. كما دعت مراجعات حديثة إلى تجاوز المقاربة الوصفية نحو بناء نماذج سببية تفسر لماذا تنخرط بعض الأقاليم والمدن بعمق في الفعل الخارجي في مقابل تحفظ أقاليم ومدن أخرى رغم تشابه الأطر الدستورية.

4- النتائج المتعلقة بالبعد السياسي-الهوياتي

تكشف المقارنة بين حالات مختلفة أن البارادبلوماسية لا تقتصر على أبعاد وظيفية أو اقتصادية، بل قد ترتبط بأجندات هوية وإعادة تعريف للانتماء السياسي. وقد تجلّى ذلك بوضوح في المقارنة بين كيبك وكردستان. ففي حالة كيبك، ارتبط النشاط الخارجي بحماية الهوية الفرنكوفونية وتعزيز الروابط الثقافية واللغوية، ضمن إطار فيدرالي قائم، مع التأكيد على احترام السيادة الكندية والعمل في مجالات الثقافة والتعليم والتعاون الاقتصادي. أما في حالة إقليم كردستان، فقد ارتبط الفعل الخارجي بخطاب قومي يتضمن مطلب الاستقلال، وتجلى ذلك بوضوح في استفتاء عام 2017 وما تلاه من توترات مع الحكومة المركزية العراقية، حيث سعى الإقليم إلى الحصول على اعتراف دولي يفرضي إلى شرعنة الاستقلال باعتباره امتداداً لحلم تاريخي بإقامة دولة كردية. وقد خلصت المقارنة إلى أن البارادبلوماسية قد تتحول من أداة وظيفية إلى أداة لإعادة تعريف موقع الإقليم داخل الدولة أو حتى السعي إلى الانفصال، وأن تجاهل هذا البعد السياسي-الهوياتي يؤدي إلى قراءة منقوصة للظاهرة.

5- النتائج المتعلقة بدبلوماسية المدن كحالة خاصة

فيما يتعلق بدبلوماسية المدن، أظهر التحليل أن المدن تمارس أنواعاً متعددة من النشاط الدبلوماسي تشمل دبلوماسية احتفالية (اتفاقيات التوأمة والمدن الشقيقة)، ودبلوماسية ذات موضوع واحد (مثل التحالفات المناخية كشبكة C40)، ودبلوماسية عالمية (مشاركة في شبكات ومنتديات دولية متعددة الأطراف). وقد تبين من تحليل الحالات أن المدن في أنظمة فيدرالية مثل البرازيل والولايات المتحدة وألمانيا تمتلك استقلالية أكبر في العمل الخارجي مقارنة بالمدن في الأنظمة المركزية مثل فرنسا والمغرب، حيث تخضع أنشطتها لرقابة وتنسيق أكبر مع الحكومة المركزية. كما كشف التحليل أن دبلوماسية المدن في الجنوب العالمي، كما في حالة نيروبي، تواجه معوقات هيكلية تتمثل في نقص التمويل والبنية التحتية والاعتراف المؤسسي، مقارنة بنظيراتها في الشمال العالمي.



وفي الحالة المغربية على وجه الخصوص، تبين أن مدن الأقاليم الجنوبية (الداخلة، العيون، السمارة، بوجدور) أبرمت عددا محدودا من اتفاقيات التوأمة، تتركز غالبيتها في أوروبا الغربية (خاصة إيطاليا وفرنسا) وأمريكا الشمالية، مع ضعف في تنوع محاور الشراكة الذي يقتصر غالبا على المجالات الثقافية والاقتصادية والتعليمية، مع غياب شبه تام لاتفاقيات التوأمة مع مدن في أوروبا الشرقية أو الشرق الأوسط أو آسيا.

تخلص هذه النتائج إلى أن مفهوم الدبلوماسية الموازية يعاني من ثلاث أزمت رئيسية مترابطة: أزمة مفاهيمية تتمثل في غياب تعريف نظري مستقر وتمدد دلالي غير منضبط، وأزمة معيارية تتمثل في افتراض هرمي ضمني يسبغ مركزية مسبقة للدولة ويعتبر الفعل الإقليمي والمحلي ثانويا، وأزمة تفسيرية تتمثل في غياب نماذج سببية مدمجة تفسر التفاوت بين الحالات. كما تبين أن أزمة المفهوم لا ترتبط بإشكال اصطلاحي فحسب، بل تعكس قصورا أعمق في تصور العلاقة بين السيادة ومستويات الحكم والفعل الخارجي. وبناء على ذلك، بدل الاقتصاد على محاولة ضبط المفهوم الحالي عبر إعادة تعريفه، يبدو من الأنسب الانتقال إلى إطار تحليلي أوسع يتجاوز الثنائية التقليدية بين الدولة وما دون الدولة، مع الاعتراف بأن دبلوماسية المدن، رغم تنوعها وتزايد أهميتها، لا تشكل استثناء سياديا بقدر ما تمثل استجابة وظيفية لتحولات بنيوية في طبيعة المشكلات العالمية وأنماط إدارتها.

رابعا- المناقشة

تهدف هذه المناقشة إلى تفسير النتائج الأربع الرئيسية المستخلصة في القسم السابق، وربطها بالأدبيات النقدية للبارادبلماسية، ثم تقديم الإطار البديل المقترح "الفعل الخارجي متعدد المستويات" وإبراز إسهامه العلمي. كما تناقش دبلوماسية المدن بوصفها حالة تطبيقية تكشف حدود المفهوم القائم وتبرر الحاجة إلى قيام هذا الإطار البديل.

1- تفسير النتائج في ضوء الأدبيات النقدية

عموما يمكن تفصيل النتائج في علاقتها بالأدبيات النقدية كما يلي:

1.1. حول الغموض الإبستمولوجي والتمدد المفاهيمي

تؤكد النتائج المتعلقة بالغموض الإبستمولوجي والتمدد المفاهيمي ما ذهب إليه كل من كورناغو (Cornago, 2010) وجاكسون (Jackson, 2018) من أن مفهوم الدبلوماسية الموازية يعاني من غياب حدود نظرية واضحة، مما جعله عرضة للاستخدام الفضفاض في الأدبيات الأكاديمية. وهذا ليس مجرد إشكال لغوي أو اصطلاحي، بل له تداعيات منهجية عميقة؛ إذ إن غياب الإجماع حول التعريفات التشغيلية يمنع إجراء مقارنات صارمة بين الدراسات ويعيق تراكم المعرفة النظرية في الحقل. كما أن تعدد المفاهيم المنافسة (الدبلوماسية متعددة المستويات، التعاون اللامركزي، الشبكات الحكومية، وغيرها)، الذي جمعه باكان في جدولته التحليلي، لا يعكس غنى الحقل فحسب، بل يعكس أيضا حالة من التشتت النظري تجعل من الصعب بناء نموذج تفسيري موحد.

ويتصل هذا الإشكال مباشرة بسؤال البحث: إذا كان المفهوم ذاته يفتقر إلى الدقة التحديدية، فإن صلاحيته التحليلية للفعل الخارجي للوحدات دون الوطنية – بما في ذلك المدن – تصبح موضع شك. والحل الذي تقدمه هذه الدراسة لا يتمثل في محاولة فرض تعريف جامد للمصطلح، بل في تجاوزه إلى إطار أوسع يعيد تعريف الظاهرة نفسها.

1.2. حول الافتراض المعياري الهرمي ومركزية الدولة

تؤكد النتائج المتعلقة بالافتراض المعياري الهرمي ما ذهب إليه كيتنغ (Keating, 1999) وباكين (Paquin, 2004) من أن مصطلح «الدبلوماسية الموازية» يحمل افتراضا ضمنا بمركزية الدولة وأولوية فعلها الخارجي. غير أن الحالات البلجيكية والكندية، كما وردت في التحليل، تظهر أن هذا الافتراض يعكس منظورا دولتيا تقليديا أكثر مما يعكس واقعا مؤسسيا متعدد المستويات. ففي النظام البلجيكي، كما أشار دلمارتينو (Delmartino, 2011)، أصبحت الأقاليم تتمتع بسلطات خارجية حصرية في مجالات تخص اختصاصاتها الداخلية بموجب مبدأ الموازة (in foro interno, in foro externo)، بحيث لا يمكن وصف نشاطها بأنه «مواز» بمعنى ثانوي أو تابع.



وهذا يعني أن استمرار استخدام مصطلح «الدبلوماسية الموازية» في الأدبيات الأكاديمية قد يسقط تصورات نظرية قديمة على واقع متغير، مما يشوه التحليل بدل أن يوضحه. ويدفع هذا النقد إلى البحث عن مفردات تحليلية لا تحمل هذا العبء المعياري المسبق، وهو ما يسعى إليه إطار «الفعل الخارجي متعدد المستويات».

1.3. حول القصور التفسيري وضعف النماذج السببية

تؤكد النتائج المتعلقة بالقصور التفسيري ملاحظة كوزنيتسوف (Kuznetsov, 2015) وبورسينز وديفورش (Bursens & Deforche, 2010) أن أدبيات البارادبلماسية ظلت وصفية إلى حد كبير. غير أن هذه الدراسة تضيف أن غياب النماذج السببية المدمجة ليس مجرد نقص كمي في الدراسات، بل يعكس إشكالا نوعيا: فالمفهوم نفسه، كما صيغ في ثمانينيات القرن العشرين، لم يصمم ليكون أداة تفسيرية بقدر ما كان أداة وصفية أولية لتسجيل ظاهرة جديدة. ومن ثم، فإن محاولات تطويره إلى مفهوم تفسيري دون إعادة بناء أسسه قد تواجه صعوبات جوهرية.

المتغيرات الأربعة المستخلصة من الأدبيات (طبيعة النظام الدستوري، والقدرات الاقتصادية، والديناميات الحزبية، والبعث الهوياتي) تظهر وعدا تفسيريا، كما ظهر في المقارنة بين كيبك وكردستان وفي تحليل دبلوماسية المدن في المغرب والهند والبرازيل. ولكنها تحتاج إلى إدماج في إطار نظري متماسك يحدد علاقاتها السببية المتوقعة. فليس كل إقليم أو مدينة يتمتع بنظام دستوري لامركزي تطور بالضرورة نشاطا خارجيا مكثفا؛ فهناك متغيرات وسيطة مثل الإرادة السياسية للنخب المحلية، وتوفر الكوادر المؤهلة، ووجود حوافز اقتصادية واضحة. الإطار المقترح يستوعب هذه التعقيدات من خلال اعتماد أبعاد متعددة بدل متغيرات مفردة.

1.4. حول البعد السياسي-الهوياتي

تكشف النتائج المتعلقة بالبعد السياسي-الهوياتي، خاصة من خلال المقارنة بين كيبك وكردستان، أن البارادبلماسية ليست مجرد أداة وظيفية لتعزيز المصالح الاقتصادية، بل قد تكون مشروعاً سياسياً-هوياتياً بالكامل. وهذا يؤكد ما أبرزه لوكور (Lecours, 2002) ومورينو (Moreno, 2001) من أن إغفال هذا البعد يؤدي إلى قراءة منقوصة للظاهرة.

في ضوء هذه النتيجة، يمكن القول إن المفهوم نفسه، إذا استخدم دون تمييز بين السياقات الهوياتية المختلفة، قد يخفي أكثر مما يكشف. فالنشاط الخارجي نفسه (فتح مكتب تمثيلي، توقيع اتفاقية توأمة) يمكن أن يحمل معاني مختلفة جذريا: في كيبك، هو تعبير عن هوية فرنكوفونية متميزة ضمن إطار فيدرالي قائم واحترام للسيادة الكندية؛ في كردستان، هو خطوة نحو الاستقلال وإقامة دولة قومية. وفي حالة دبلوماسية المدن المغربية، كما وثقت دراسة إسماعيلي (2025)، فإن اتفاقيات التوأمة تحمل بعدا سياسيا يتعلق بتعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية، وهو ما يمثل نمطا ثالثا يقع بين القطبين الوظيفي والانفصالي. هذا التنوع في الدلالات السياسية للنشاط الخارجي نفسه يظهر الحاجة إلى إطار تحليلي قادر على استيعاب هذا التعقيد.

2- الإسهام العلمي: نحو إطار "الفعل الخارجي متعدد المستويات"

بناء على النتائج والمناقشة أعلاه، يقدم هذا البحث إسهاما علميا واضحا يتمثل في اقتراح إطار تحليلي بديل هو «الفعل الخارجي متعدد المستويات» () «يتجاوز هذا الإطار الحدود الأربعة للدبلوماسية الموازية (الإبستمولوجية، المعيارية، التفسيرية، والسياسية-الهوياتية)، ويقدم بديلا أكثر دقة وقدرة تفسيرية.

ويقصد بالفعل الخارجي متعدد المستويات نمط التفاعل الدولي الذي تشارك فيه وحدات سياسية تنتمي إلى مستويات حكم مختلفة داخل الدولة الواحدة (مركزية، إقليمية، محلية)، بصورة متزامنة أو متقاطعة، دون افتراض علاقة تبعية هرمية بينها، ودون قصر التحليل على ثنائية الدولة/ما دون الدولة. يفترض هذا الإطار أن السيادة لم تعد تمارس حصريا عبر مستوى واحد، بل تعاد صياغتها عبر تفاعلات أفقية ورأسية بين مستويات الحكم المختلفة. (Hooghe & Marks, 2001) ويقوم الإطار على أربعة أبعاد مترابطة تمكن من تحليل أي حالة من حالات الفعل الخارجي دون الوطني:



البعد الأول: المستوى المؤسسي : ويقصد به موقع الفاعل ضمن بنية الحكم (مركزي، إقليمي، محلي)، مع مراعاة ما إذا كان النظام فيدراليا أم موحدًا، ودرجة اللامركزية الدستورية. هذا البعد يسمح بالتمييز، على سبيل المثال، بين مدينة في نظام فيدرالي (كالولايات البرازيلية) ومدينة في نظام مركزي (كالمدن المغربية قبل الجهورية المتقدمة)، مما يفسر جزئيًا التفاوت في استقلالية الفعل الخارجي.

البعد الثاني: درجة الرسمية : ويقصد به طبيعة القنوات والإجراءات التي يتم من خلالها الفعل الخارجي. تتراوح هذه الدرجة بين الرسمية (معاهدات، اتفاقيات، تمثيل دبلوماسي، مشاركة في منظمات رسمية)، وشبه الرسمية (مذكرات تفاهم، بروتوكولات نوايا، مشاركة في شبكات غير رسمية)، وغير الرسمية (لقاءات، حوارات، تبادلات ثقافية بدون أطر قانونية ملزمة). هذا البعد يحل إشكال الخلط بين الدبلوماسية الموازية ودبلوماسية المسار الثاني (Track Two Diplomacy)، فدبلوماسية المسار الثاني تعكس اختلافًا في درجة الرسمية (غير رسمية)، وليس بالضرورة اختلافًا في المستوى المؤسسي، وقد تشمل فاعلين غير حكوميين.

البعد الثالث: طبيعة العلاقة بين المستويات : ويقصد به تحليل التفاعل بين الفاعلين في المستويات المختلفة (مركز، إقليم، مدينة). يمكن أن تتخذ هذه العلاقة ثلاث صور رئيسية: تكاملية (تنسيق وتعاون بين المستويات)، تنافسية (صراع على الاختصاصات أو الموارد)، أو تقويضية (إضعاف متعمد لدور المستوى الآخر). في الحالة الكندية، العلاقة بين أوتاوا وكيبك تكاملية نسبيًا في مجالات الثقافة والتعليم. في الحالة العراقية، العلاقة بين بغداد وأربيل تقويضية في فترات التوتر. في الحالة المغربية، العلاقة بين الرباط ومدن الأقاليم الجنوبية تكاملية في إطار دعم مبادرة الحكم الذاتي.

البعد الرابع: المحددات البنوية : ويقصد به العوامل البنوية المفسرة للفعل الخارجي، والتي تشمل أربعة أنواع رئيسية: المحددات الدستورية (توزيع الاختصاصات بين المستويات)، والمحددات الاقتصادية (الموارد المتاحة، درجة الاعتماد على المركز)، والمحددات الحزبية (التحالفات والصراعات بين النخب المركزية والمحلية)، والمحددات الهوياتية (وجود هوية متميزة، درجة الطموح السياسي، علاقة الإقليم أو المدينة بالدولة المركزية).

ويمكن إجمال أهمية إطار الفعل الخارجي متعدد المستويات التحليلية في العناصر التالية:

أولاً: تجاوز الافتراض الهرمي الضمني – لا يفترض الإطار المقترح مسبقًا أن الفعل المركزي هو «الأصل» والفعل الإقليمي أو المحلي «مشتق» أو «مواز»، بل ينظر إليهما كفاعلين يقعان على مستويات مختلفة وقد يتفاعلان بطرق متعددة (تكامل، تنافس، تقويض). هذا يحل التحليل من العبء المعياري الذي يحمله مصطلح «الدبلوماسية الموازية».

ثانياً: دمج الفاعلين المتعددين ضمن تصور دينامي للسيادة – بدلاً من افتراض احتكار الدولة للسيادة، يعترف الإطار بإمكانية توزيع السيادة عمودياً (بين المستويات المركزية والإقليمية والمحلية) وأفقياً (بين فاعلين في المستوى نفسه). وهذا يتسق مع التحولات المعاصرة في نظرية السيادة التي تتجاوز النموذج الوستفالي التقليدي.

ثالثاً: تمكين التحليل المقارن المنهجي – الأبعاد الأربعة توفر إطاراً منهجياً لمقارنة حالات مختلفة، حيث يمكن ترميز كل حالة وفق هذه الأبعاد (مثلاً: مدينة X – مستوى محلي، درجة رسمية متوسطة، علاقة تكاملية مع المركز، محددات هوياتية متوسطة). هذا يسمح باختبار فرضيات حول العلاقة بين المحددات البنوية وطبيعة الفعل الخارجي.

رابعاً: إعادة تعريف الدبلوماسية بوصفها ممارسة موزعة – يتسق الإطار مع التحولات المعاصرة في نظرية الدبلوماسية (Sending, Pouliot & Neumann, 2015) التي تتجاوز النموذج الدولاتي التقليدي، وترى أن الدبلوماسية لم تعد حكراً على وزراء الخارجية والسفراء، بل تشمل شبكة واسعة من الفاعلين على مستويات متعددة، من مسؤولي المدن إلى رجال الأعمال إلى منظمات المجتمع المدني.

خامساً: حل إشكال دبلوماسية المسار الثاني – أحد مصادر الالتباس في الأدبيات هو الخلط بين الدبلوماسية الموازية ودبلوماسية المسار الثاني. في الإطار المقترح، يحل هذا الإشكال من خلال التمييز بين المستوى المؤسسي (هل الفاعل حكومي دون وطني أم غير حكومي؟) ودرجة الرسمية (هل القناة رسمية، شبه رسمية، أم غير رسمية؟). دبلوماسية المسار الثاني تعكس اختلافًا في درجة



الرسمية (غير رسمية) وقد تشمل فاعلين غير حكوميين، لكنها لا تمثل مستوى حكم مواز للدولة. هذا التمييز التحليلي يسمح بفهم العلاقة بين المسارات بوصفها دينامية ومتغيرة.

3- دبلوماسية المدن في ضوء الإطار المقترح

يتيح إطار الفعل الخارجي متعدد المستويات إعادة فهم دبلوماسية المدن بطريقة تتجاوز الجدل المعياري حول «شرعيتها». فبدلاً من التساؤل عما إذا كان للمدن «حق» في ممارسة الدبلوماسية أم لا، يركز الإطار على ثلاثة أسئلة تحليلية أكثر إنتاجية: ما نوع الفعل الذي تمارسه المدينة؟ (بعد المستوى المؤسسي ودرجة الرسمية)، وكيف تتفاعل مع المستويات الأخرى (مركز، إقليم، مدن أخرى)؟ (بعد طبيعة العلاقة)، وما المحددات التي تفسر نمط نشاطها الخارجي؟ (بعد المحددات البنوية). تطبيق هذا الإطار على الحالات المدروسة يكشف عن أنماط مختلفة من دبلوماسية المدن. ففي المغرب، تمارس مدن الأقاليم الجنوبية (الداخلة، العيون، السمارة، بوجدور) فعلاً خارجياً يتسم بدرجة رسمية عالية (اتفاقيات توأمة موثقة رسمياً)، وعلاقة تكاملية مع المركز (دعم مبادرة الحكم الذاتي)، ومحددات هوياتية واقتصادية (تعزيز الاعتراف الدولي، جذب الاستثمارات). في الهند والبرازيل، تمارس الولايات والمدن فعلاً خارجياً أكثر استقلالية، مع علاقات تنافسية أحياناً مع المركز. في أوروبا (حالة كاتالونيا وبرشلونة)، نجد فعلاً خارجياً يتسم بدرجة رسمية عالية ولكن مع علاقة تنافسية-تقويضية مع المركز، ومحددات هوياتية قوية. هذا التنوع في الأنماط، الذي كان مفهوم الدبلوماسية الموازية يعجز عن استيعابه بسبب افتراضاته الهرمية وتعميماته الوصفية، يصبح قابلاً للتحليل الدقيق والمقارن في إطار الفعل الخارجي متعدد المستويات.

4- الآثار النظرية والتطبيقية للإطار المقترح

على المستوى النظري، يدعو الإطار المقترح إلى إعادة التفكير في ثلاث مسائل أساسية في نظرية العلاقات الدولية. أولاً، مفهوم السيادة: من سيادة حصرية ومتمركزة إلى سيادة موزعة ومتشابهة (perforated sovereignty)، كما أشار دوشاتشيك ولاتوش وستيفنسون (Duchacek, Latouche & Stevenson, 1988). ثانياً، مفهوم الدبلوماسية: من دبلوماسية حصرية للدولة إلى دبلوماسية متعددة المستويات ومتعددة الفاعلين، تشمل الحكومات المحلية والأقاليم والمدن كفاعلين معترف بهم. ثالثاً، مستوى التحليل: تجاوز ثنائية «الدولة/النظام الدولي» إلى إدراج المستوى الإقليمي والمحلي كمستويات تحليل قائمة بذاتها، مع الاعتراف بأن التفاعلات بين هذه المستويات (أفقياً وعمودياً) تشكل جزءاً أساسياً من ديناميات النظام الدولي المعاصر. أما على المستوى التطبيقي، يمكن للإطار أن يوجه صانعي السياسات في ثلاثة اتجاهات رئيسية. أولاً، تصميم آليات تنسيق بين المستويات: بدلاً من اعتبار الفعل الخارجي للمدن والأقاليم تهديداً للسيادة، يمكن تنظيمه عبر آليات تشاور وتنسيق قطاعية كما في النموذج الكندي والفرنسي (اللجنة الوطنية للتعاون اللامركزي). ثانياً، مراجعة التصور الدستوري لتقاسم الاختصاصات الخارجية: بدلاً من الغموض الذي يولد الصراع، يمكن تبني مبدأ الموازة البلجيكي أو صيغ وسيطة تناسب السياقات المختلفة. ثالثاً، الاستفادة من إمكانات دبلوماسية المدن في التنمية والدبلوماسية العامة: بدلاً من قمعها أو تجاهلها، يمكن توظيفها كأداة للدبلوماسية الاقتصادية والثقافية وتعزيز القوة الناعمة للدولة.

وقد خلصت المناقشة إلى أن النتائج الأربع التي تم استخلاصها (الإبستمولوجية، المعيارية، التفسيرية، والسياسية-الهوياتية) تؤكد أزمة مفهوم الدبلوماسية الموازية على المستويات النظرية والمنهجية والتطبيقية. وفي ضوء هذه الأزمة، قدم البحث إطاراً بديلاً هو «الفعل الخارجي متعدد المستويات» الذي يتجاوز حدود المفهوم الحالي، ويقدم أربعة أبعاد تحليلية مترابطة (المستوى المؤسسي، درجة الرسمية، طبيعة العلاقة بين المستويات، والمحددات البنوية) تمكن مقارنات أكثر دقة وتفسيرات أكثر غنى. كما أظهرت المناقشة كيف يمكن تطبيق هذا الإطار على دبلوماسية المدن كحالة خاصة، وكيف يكشف الإطار عن أنماط متنوعة من الفعل الخارجي كانت تبقى غير مرئية تحت عدسة مفهوم الدبلوماسية الموازية. هذا الإطار يمثل إسهاماً نظرياً أصيلاً يمكن أن يوجه أبحاثاً مستقبلية في حقل البارادبلوماسية والعلاقات الدولية والحكامة متعددة المستويات.



خامسا: الخلاصة «الفعل الخارجي متعدد المستويات» – دبلوماسية المدن نموذجا

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤال مركزي: "إلى أي حد يظل مفهوم الدبلوماسية الموازية صالحا لتحليل الفعل الخارجي للوحدات دون-الدولية (بما في ذلك المدن)، وما البدائل النظرية الممكنة لتجاوز حدوده؟" من خلال مراجعة نقدية للأدبيات وتحليل حدود المفهوم عبر أربعة مستويات (إبستمولوجي، معياري، تفسيري، وسياسي-هوياتي)، توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الدبلوماسية الموازية يعاني من ثلاث أزمت رئيسية مترابطة لا تسمح له بأن يكون أداة تحليلية دقيقة ومنهجية في فهم التحولات المعاصرة للفعل الخارجي.

أولا: الأزمة المفاهيمية – تتجلى في غياب تعريف نظري مستقر وحدود مفاهيمية واضحة، مما جعل المصطلح عرضة للتعدد الدلالي غير المنضبط والتمدد المفاهيمي. تعدد المفاهيم المنافسة – من الدبلوماسية متعددة المستويات إلى التعاون اللامركزي إلى الحكامة متعددة المستويات – يعكس هشاشة الأساس النظري وغياب إجماع حول الإطار الأنسب لتحليل الظاهرة.

ثانيا: الأزمة المعيارية – تتمثل في الافتراض الهرمي الضمني الذي يحمله المصطلح، والذي يفترض وجود دبلوماسية «أصلية» للدولة مقابل دبلوماسية «ثانوية» أو «مشتقة» للأقاليم والمدن. وهذا الافتراض لا يتسق مع واقع الأنظمة الفيدرالية المتقدمة (كبلجيكا وكندا) حيث تمارس الأقاليم اختصاصات خارجية أصيلة ضمن سيادة موزعة وليست حصرية.

ثالثا: الأزمة التفسيرية – تكمن في هيمنة المقاربات الوصفية وضعف النماذج السببية المدمجة التي تفسر التفاوت بين الأقاليم والمدن في كثافة وطبيعة نشاطها الخارجي. فالمتغيرات الأربعة الرئيسية المستخلصة من الأدبيات (النظام الدستوري، القدرات الاقتصادية، الديناميات الحزبية، البعد الهوياتي) لم تدمج بعد في نموذج تفسيري متكامل.

في ضوء هذه الأزمت، قدمت الدراسة إطارا بديلا هو «الفعل الخارجي متعدد المستويات» الذي يتجاوز ثنائية الدولة/ما دون الدولة، ويعيد تعريف الدبلوماسية بوصفها ممارسة موزعة عبر مستويات حكم متعددة، دون افتراض علاقة تبعية هرمية. يقوم هذا الإطار على أربعة أبعاد تحليلية مترابطة: المستوى المؤسسي، درجة الرسمية، طبيعة العلاقة بين المستويات، والمحددات البنوية (الدستورية، الاقتصادية، الحزبية، الهوياتية).

1- دلالات الدراسة وتوجهاتها التطبيقية

يمكن استخلاص عدد من الدلالات التطبيقية من نتائج هذه الدراسة، وإن كانت تظل محكومة بحدود المنهج المتبع وطبيعة الحالات المختارة. أول هذه الدلالات أن نجاعة الفعل الخارجي للمدن والأقاليم ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجة الوضوح الدستوري والقانوني الذي ينظم اختصاصاتها الخارجية. ففي الحالات التي تتسم فيها العلاقة بين المركز والوحدات دون الوطنية بالغموض – كما هو الشأن جزئيا في الهند أو المغرب قبل تفعيل الجهوية المتقدمة – ينشأ توتر يؤثر سلبا في قدرة المدن على تطوير شراكات دولية مستقرة. في المقابل، تؤكد تجارب بلجيكا وكندا أن التحديد الدستوري الواضح للاختصاصات الخارجية للأقاليم، مقترنا بآليات تنسيق مؤسسية، يسمح بتحويل الفعل الخارجي من مصدر توتر إلى مورد تكميلي للسياسة الخارجية الوطنية.

وثاني هذه الدلالات أن فعالية دبلوماسية المدن لا تعتمد فقط على الإطار الدستوري، بل تتوقف أيضا على توفر قدرات مؤسسية وإدارية محلية، تشمل كوادرات متخصصة متعددة اللغات، وهياكل تنظيمية داخل المجالس المحلية تعنى بالشراكة والتعاون الدولي، وأنظمة معلومات قادرة على توثيق وتقييم هذه الأنشطة. وتظهر حالة الأقاليم الجنوبية المغربية، كما وثقتها دراسة إسماعيلي (2025)، أن غياب هذه القدرات – ممثلا في نقص اللجان المتخصصة وضعف توثيق الاتفاقيات – يحد من العائد الملموس لدبلوماسية المدن، حتى عندما تكون الإرادة السياسية لانخراطها دوليا حاضرة.

أما ثالث هذه الدلالات أن البعد الهوياتي يلعب دورا محوريا في تحديد طبيعة الفعل الخارجي للوحدات دون الوطنية. ففي السياقات التي تسعى فيها أقاليم أو مدن إلى تأكيد هوية متميزة ضمن إطار دولة قائمة (ككيبك أو كاتالونيا)، يمكن للفعل الخارجي أن يظل ضمن حدود التعاون التكامل مع المركز إذا ما صاحبه آليات تنسيق واعتراف متبادل. أما في السياقات التي يقترن فيها الفعل الخارجي بمشروع سياسي انفصالي صريح (ككردستان بعد استفتاء 2017)، فإنه يتحول إلى مصدر توتر دائم قد يصل إلى المواجهة،



وتتضاءل معه فاعلية الدبلوماسية الموازية في تحقيق أهدافها المعلنة. وتقع دبلوماسية مدن الأقاليم الجنوبية المغربية في منطقة وسطى بين هذين النموذجين، إذ تحمل بعدا سياسيا يتعلق بتعزيز الاعتراف الدولي بالسيادة الوطنية، لكنها تظل منسجمة مع السياسة الخارجية للدولة ومؤطرة بقنوات التنسيق القائمة. هذا التنوع في الدلالات السياسية للفعل الخارجي نفسه يظهر الحاجة إلى مقاربات تحليلية دقيقة لا تختزل الظاهرة في قالب وصفي واحد.

2- حدود الدراسة

تقر الدراسة بالحدود التالية التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تفسير النتائج. أولا، اعتمادها على الأدبيات الثانوية والمصادر المنشورة أساسا، وعدم إجراء مقابلات ميدانية مع صانعي القرار في الحالات المدروسة، مما قد يحجب بعض الأبعاد غير المعلنة للفعل الخارجي للمدن والأقاليم. ثانيا، الطبيعة الاستكشافية للمقارنة وليس القطعية، إذ اختيرت ثلاث حالات وطنية لاختبار صلاحية الإطار المقترح في سياقات متنوعة، لكن النتائج ليست قابلة للتعميم الإحصائي على جميع سياقات دبلوماسية المدن. ثالثا، التركيز على ثلاث حالات فقط مع استبعاد حالات مهمة أخرى كالصين ودول الخليج العربي، وهو ما يحد من اكتمال الصورة. رابعا، الطبيعة النظرية-التأسيسية للدراسة التي لا تقدم تقييما تجريبيا لفعالية الدبلوماسية الموازية أو دبلوماسية المدن في تحقيق أهدافها الاقتصادية أو السياسية. خامسا، كما وثقت دراسة إسماعيلي (2025)، تعاني البيانات المتعلقة باتفاقيات التوأمة في الأقاليم الجنوبية المغربية من نقص التنظيم وغياب قاعدة بيانات مركزية، مما يعيق دقة التحليل الكمي للنشاط الدبلوماسي للمدن.

3- آفاق البحث المستقبلية

بناء على حدود الدراسة وإطارها المقترح، يمكن توجيه البحث المستقبلي في عدة اتجاهات. أولا، اختبار تجريبي للإطار المقترح من خلال دراسات حالة مقارنة موسعة تشمل سياقات جغرافية وسياسية متنوعة (أوروبا، آسيا، أفريقيا، أمريكا اللاتينية)، باستخدام تصميم صارم يسمح بتمييز الحالات وفق الأبعاد الأربعة للإطار واختبار الفرضيات حول العلاقات السببية بينها. ثانيا، تطوير مؤشرات قابلة للقياس لفعالية دبلوماسية المدن (عدد الاتفاقيات، حجم التبادل الاقتصادي، درجة الاعتراف الدولي بالقضايا السيادية)، واختبار علاقاتها بالمتغيرات المستقلة (الدستورية، الاقتصادية، الحزبية، الهوياتية) لتجاوز الطابع الوصفي إلى التقييم التجريبي. ثالثا، توسيع نطاق الحالات ليشمل دولا عربية وإسلامية أخرى، لفهم خصوصيات دبلوماسية المدن في السياق العربي والإسلامي ومقارنتها بالنماذج الغربية. رابعا، دراسة آليات التنسيق بين الحكومات في عدد من الدول بهدف استخلاص أفضل الممارسات التي يمكن نقلها إلى السياقات الناشئة، خاصة في الدول التي تشهد تحولا نحو اللامركزية أو الجبهوية المتقدمة. خامسا، ربط دبلوماسية المدن بنظرية القوة الناعمة، ودراسة تأثير التحول الرقمي على دبلوماسية المدن، واستكشاف آليات التعاون بين مدن الشمال والجنوب كوسيلة للتنمية ونقل الخبرات. هذه الاتجاهات مجتمعة يمكن أن تسهم في تحويل النقاش حول دبلوماسية المدن من جدل معياري حول شرعيتها إلى تحليل تجريبي دقيق لشروط فعاليتها ودورها في النظام الدولي المعاصر. ختاماً، خلصت هذه الدراسة إلى أن مفهوم الدبلوماسية الموازية، رغم أهميته التاريخية في لفت الانتباه إلى دور الوحدات دون-الوطنية في العلاقات الدولية، لم يعد كافيا على المستوى التحليلي في سياق التحولات المعاصرة. ويقدم إطار «الفعل الخارجي متعدد المستويات» بديلا ممكنا يتجاوز حدود المفهوم، ويفتح آفاقا جديدة للبحث في حقل يتسارع فيه التغيير السياسي والمؤسسي على مستوى العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لدبلوماسية المدن بوصفها أحد أبرز أنماط هذا الفعل نمو وتأثيرا.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

- إسماعيلي، ه. (2025). دبلوماسية المدن كآلية لتعزيز الاعتراف الدولي بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية: اتفاقيات التوأمة والتعاون نموذجا. *International Journal of Civilizations Studies & Tolerance Sciences*, 2(2)، 98-106. <https://doi.org/10.54878/x0w7nf44>



- الحسناني، ع. ك. (2025). الدبلوماسية الموازية ودورها في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية. مجلة دجلة للعلوم الإنسانية، 1(2)، 153-333.
- بن شعبان، ع. (2018). إشكاليات الترجمة والمصطلح في الدراسات العربية للدبلوماسية الموازية. مجلة العلوم السياسية، 42، 89-112.
- منهوش، ف. (2025). إثبات الهوية السياسية باستخدام الدبلوماسية الموازية: دراسة مقارنة بين إقليمي كيبك وكردستان. مجلة دجلة للعلوم الإنسانية، 1(2)، 348-333.
- مسلم، س. ط.، وإبراهيم، ع. ع. (2022). الدبلوماسية الموازية للأقاليم الساعية للانفصال: إقليم هونغ كونغ أنموذجاً. المجلة العراقية للعلوم السياسية، 9(2)، 45-72.
- مجدوب، م. (2024). الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في السياسة الخارجية المغربية. مجلة المعرفة، 18(1)، 702-708.
- دستور المملكة المغربية (2011).
- دستور جمهورية العراق (2005).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Acuto, M. (2013). *Global cities, governance, and diplomacy: The urban link*. Routledge.
- Acuto, M., Morissette, M., & Tsouros, A. (2017). City diplomacy: Towards more strategic networking? Learning with WHO healthy cities. *Global Policy*, 8(1), 14-22.
- Ali, I. A. (2025). Reshaping the world, rethinking actors: The role of sub-state actors in foreign relations. *Journal of International Studies*, 21(1), 1-18.
- Blagodatskih, V., & Kerimov, A. (2018). Paradiplomacy as a category of political science: Theoretical-methodological approaches and scientific schools. *Herald of Omsk University. Series: Historical Studies*, (1), 158-166.
- Bursens, P., & Deforche, J. (2010). Going beyond paradiplomacy? Adding historical institutionalism to account for regional foreign policy competences. *The Hague Journal of Diplomacy*, 5(1-2), 151-171.
- Cornago, F. (2010). Paradiplomacy revisited: The international relations of sub-state actors. *The Hague Journal of Diplomacy*, 5(1-2), 1-4.
- Dawson, G. (2025). Classical realism, practices, and paradiplomacy: The international activities of Canadian provinces. *Global Policy*, 16(1), 45-58.
- Dickson, F. (2014). The internationalisation of regions: Paradiplomacy or multi-level governance? *Geography Compass*, 8(10), 689-700.
- Duchacek, I. D. (1986). *The territorial dimension of politics: Within, among, and across nations*. Westview Press.
- Duchacek, I. D., Latouche, D., & Stevenson, G. (Eds.). (1988). *Perforated sovereignties and international relations: Trans-sovereign contacts of subnational governments*. Greenwood Press.
- Gunter, M. (2008). *The Kurds ascending: The evolving solution to the Kurdish problem in Iraq and Turkey*. Palgrave Macmillan.
- Hocking, B. (2004). Regionalismo: An agenda for the study of subnational diplomacy. *International Studies Review*, 6(4), 89-104.
- Hooghe, L., & Marks, G. (2001). *Multi-level governance and European integration*. Rowman & Littlefield.



- Jackson, T. (2018). Paradiplomacy and political geography: The geopolitics of substate regional diplomacy. *Geography Compass*, 12(3), e12357.
- Kamiński, T. (2018). Paradiplomacy – discourse analysis and research conceptualization. In *Paradiplomacy in Asia: Case studies of China, India and Russia* (pp. 15-32). Wydawnictwo Uniwersytetu Łódzkiego.
- Keating, M. (1999). Regions and international affairs: Motives, opportunities and strategies. *Regional & Federal Studies*, 9(1), 1-16.
- Keating, M. (2001). *Plurinational democracy: Stateless nations in a post-sovereignty era*. Oxford University Press.
- Kuznetsov, A. (2015). *Theory and practice of paradiplomacy: Subnational governments in international affairs*. Routledge.
- Lecours, A. (2002). Paradiplomacy: Reflections on the foreign policy and international relations of regions. *International Negotiation*, 7(1), 5-21.
- Lecours, A. (2008). Political issues of paradiplomacy: Lessons from the developed world. In V. Duthoit & E. Huijgh (Eds.), *Discussion papers in diplomacy*. Netherlands Institute of International Relations "Clingendael".
- Liu, T., & Song, Y. (2020). Chinese paradiplomacy: A theoretical review. *SAGE Open*, 10(1), 1-12.
- Makarychev, A. (2008). Paradiplomacy in Russian regions: A case of Tatarstan. *European Journal of Political Science*, 47(3), 89-105.
- Natali, D. (2010). *The Kurdish quasi-state: Development and dependency in post-Gulf War Iraq*. Syracuse University Press.
- Paquin, S. (2004). Paradiplomacy in Québec: Identity and self-determination. *International Journal*, 59(3), 635-653.
- Paquin, S. (2004). *La paradiplomatie identitaire: Le Québec, la Catalogne et la Flandre en relations internationales*. Les Presses de l'Université Laval.
- Paquin, S. (2010). Paradiplomacy. In *International studies encyclopedia* (Vol. 8, pp. 1-15). Wiley-Blackwell.
- Pinos, J. C., & Sacramento, J. (2022). Sabotaging paradiplomacy: A typological analysis of counter-paradiplomacy. *Ethnopolitics*, 23(2), 193-214.
- Sending, O. J., Pouliot, V., & Neumann, I. B. (2015). *Diplomacy and the making of world politics*. Cambridge University Press.
- Soldatos, P. (1990). An explanatory framework for the study of federated states as foreign-policy actors. In H. J. Michelmann & P. Soldatos (Eds.), *Federalism and international relations: The role of subnational units* (pp. 34-53). Clarendon Press.
- Tavares, R. (2016). *Paradiplomacy: Cities and states as global players*. Oxford University Press.
- Van der Pluijm, R., & Melissen, J. (2007). *City diplomacy: The expanding role of cities in international politics*. Netherlands Institute of International Relations "Clingendael".